العراق في العهد الجمهوري الأول١٩٥٨ ـ ١٩٦٣ قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية

أ.د.عكاب يوسف الركابي
جامعة واسط – كلية التربية

ملخص البحث

ان العنف والصراع والدماء، هي التي رافقت مسيرة الشعب العراقي، وربما كان للتفكير الطائفي والعنصري تأثير الرئيس في ذلك وهكذا جاءت دراستنا في مضمونها الذي تناول المدة المهمة والمحصورة بين الاعوام ١٩٥٨–١٩٦٣العهد الجمهوري الأول، قراءة تأريخية لما شهدته تلك الحقبة من صراعات سياسية واجتماعية، عن طريق طرح وجهات النظر التي قيلت عنها ومن ثم تحليلها وفق رؤية الباحث الخاصة وتحليله لمعطيات تلك المرحلة، تاركين للقارئ الحرية في تقييمه وحكمه عليها منطلقين من ثوابت لا مناص منها، من ان تحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية لأي فترة من تاريخ العراق، يعد أمراً في غاية الاهمية كونه، يعطينا اضاءات وتصورات ربما تساعدنا في حل المشاكل الآنية التي يعاني منها البلد كما انه يعد في الوقت نفسه، بمثابة ضوء أحمر للسياسيين العراقيين من إمكانية انتقال صراعاتهم ومنازعاتهم السياسية إلى مجتمعهم .

لقد بات من المسلم به وكما مر بنا ذكره والذي سيمر لاحقاً، ان العراق في الحقبة الممتدة من بين عامي ١٩٥٨–١٩٦٣العهد الجمهوري الأول، قد مر بصراعات سياسية مختلفة والإشكالية التي تحاول هذه الدراسة تفسيرها هي، هل ان للصراعات التي حدثت في السلطة أو من اجلها أو حولها، جذور اجتماعية أو أسباب خافية تحت السطح .

Abstract

The violence, conflict and bloodshed that accompanied the march of the Iraqi people, and perhaps the sectarian and racial thinking of the president's influence in this and so our study in the content, which dealt with the important period and restricted between the years 1958-1963, the first Republican, a historical reading of the period of this conflict Political and social, by asking the views that

conflicts can spread to their society.

It has become recognized, as we have seen, that Iraq in the period between 1958 and 1963, the first republican republic, has gone through various political conflicts and the problem that this study attempts to explain is that the conflicts that took place in Power or for or around it, social roots or hidden causes under the surface .

مدخل معرفي

لا شك ان الكتابة عن تاريخ العراق المعاصر وحقيقة الصراعات السياسية والاجتماعية المتراكمة فيه والتي لازمته ردحا من الزمن ومنها المدة موضوعة الدراسة، هي ليست من الأمور السهلة أو الهينة، لاسيما اذا كان الباحث موضوعياً أولاً ومطالباً باسم التاريخ، ان يعطي تقييماً وحكماً على مرحلة من تاريخ هذا البلد شهدت صراعاً وعنفاً، لم يتسن له ان عايشها أو عاين شخوصها، خصوصاً بعد ان كثرت البحوث والدراسات التي تشير إلى ان العنف والصراع والدماء، هي التي رافقت مسيرة الشعب العراقي وربما كان، للتفكير الطائفي والعنصري تأثير الرئيس في ذلك، إلا ان ما يخفف من صعوبة الكتابة هذا المجال، هو ان البحوث والدراسات العلمية وخصوصاً التاريخية منها، قد تجعل من القارئ

were said about them and then analyzed according to the researcher's own vision and analysis of the data of that stage, leaving the reader the freedom to evaluate and rule it starting from the inevitable constants, that the analysis of political and social phenomenon for any period of history Iraq, a It gives us insights and insights that may help us solve the immediate problems of the country. At the same time, it is a red light for Iraqi politicians that their conflicts and political

– احياناً– قارئاً وحكماً في نفس الوقت وليس الباحث فحسب، وهكذا جاءت دراستنا في مضمونها والذي تناول المدة المهمة والمحصورة بين الاعوام ١٩٥٨–١٩٦٣العهد الجمهوري الأول، قراءة تأريخية لما شهدته تلك الحقبة من صراعات سياسية واجتماعية، عن طريق طرح وجهات النظر التي قيلت عنها ومن ثم تحليلها وفق رؤية الباحث الخاصة وتحليله لمعطيات تلك المرحلة، تاركين للقارئ الحرية في تقييمه وحكمه عليها منطلقين من ثوابت لا مناص منها، من ان تحليل الظاهرة السياسية والاجتماعية لأي فترة من تاريخ العراق، يعد أمراً في غاية الاهمية كونه، يعطينا اضاءات وتصورات ربما تساعدنا في حل المشاكل الآنية التي يعاني منها البلد كما انه يعد في الوقت نفسه، بمثابة ضوء أحمر للسياسيين العراقيين من إمكانية انتقال

صراعاتهم ومنازعاتهم السياسية إلى مجتمعهم . لقد بات من المسلم به وكما مر بنا ذكره والذي سيمر لاحقاً، ان العراق في الحقبة الممتدة من بين عامي ١٩٥٨–١٩٦٣العهد الجمهوري الأول، قد مر بصراعات سياسية مختلفة والإشكالية التي تحاول هذه الدراسة تفسيرها هي، هل ان للصراعات التي حدثت في السلطة أو من اجلها أو حولها، جذور اجتماعية أو أسباب خافية تحت السطح، وقراءة هذه المشكلة تثير لنا **الأسئلة الآتية:**

أولا: ما هي طبيعة المجتمع في العراق من حيث مدى التجانس الاثني؟ كيف كان؟ ولماذا؟ ومتى ظهر الانقسام فيه؟ .

ثانيا: ما هو واقع المجتمع السياسي في العراق للمدة قيد البحث؟ .

ثالثا: هل هناك علاقة بين الجانب السياسي والاجتماعي في العراق للمدة المذكورة؟ وكيف ظهرت؟ ولماذا؟ .

ومن اجل تسهيل مهمة الدراسة فقد افترضنا جدلاً في دراستنا هذه، بأن تلك الصراعات التي حدثت في العراق ابان العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣، هي صراعات ليس لها جذور اجتماعية، أي انها لا تعبر عن واقع المجتمع العراقي وطبيعته، بل هي صراعات سياسية من اجل السلطة فحسب.

وهكذا جرت هيكلية محتوى هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاثة محاور، **تناولنا في الاول،** اشكالية التجانس وعدم التجانس في المجتمع العراقي **وفي الثاني،** المجتمع السياسي العراقي الذي ظهر في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم[١] وانقسامه إلى محورين متصارعين هما، التيار القومي ومجموعة الاحزاب التي أنطوت في غاياتها واهدفها تحت جناحه والتيار اليساري المتمثل بالحزب الشيوعي العراقي وما تبقى من أنصار التيار العراقي المحلي الذي ظهر مبكراً في العراق ضد ترشيح الامير فيصل لعرش العراق وتحديداً في نيسان العام ١٩٢١ تيار " العراق اولاً "[٢] ، وبين الحكومة والقوى الكردية، **اما المحور الثالث،** فقد ذهب إلى تحديد أوجه العلاقة بين المجتمعين السياسي والاجتماعي وهل كان من اهتمامات القوى السياسية العراقية، القاء خلافاتهم السياسية على المجتمع، أم ان المجتمع العراقي قد نقل خلافاته المجتمعية إلى مستوى الصراع السياسي.

وامام ذلك كان لزاماً علينا ونحن نترصد تلك المحطات المهمة من تاريخ العراق المعاصر ان نشير، بأن جل ما اعتمدناه في دراستنا هذه من مصادر ومراجع ، كانت من مضامين عراقية على إعتبار "أن أهل مكة أدرى بشعابها"، إلا ان الضرورة تقتضي احياناً، الاستئناس ببعض ما كتبه غيرهم ممن كانوا شاهدين على ذلك العصر .

وتأسيساً على ما سبق ، فقد شكل كتاب الباحث ليث عبد الحسين الزبيدي الموسوم بـ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق[٣]، الذي

كان في الاصل رسالة أكاديمية اجيزت في كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، موقعا متميزاً في هذه الدراسة، كونه كان على قدر واضح من الموضوعية فضلاً عن طابعة الشمولي الموثق وغنى معلوماته .

كذلك اعتمدنا كثيراً على ما طرحه الباحث الفلسطيني الاصل والامريكي الجنسية، حنا بطاطو [٤]، من معلومات ووجهات نظر قيمة في هذه الدراسة التي اعتمدت ايضاً، على ما كتبه العقيد الركن خليل إبراهيم حسين الزوبعي في موسوعته "موسوعة ١٤ تموز" إذ ما عرفنا أن العقيد الزوبعي، كان يشغل منصب، معاون مدير الاستخبارات العسكرية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٥]، وهو منصب مهماً يجعل صاحبه قريباً من الاحداث ومطلع عليها، وهكذا جاءت موسوعته حافلة، بالكثير من الوقائع والوثائق النادرة التي حصل عليها الزوبعي، بحكم مركزه الاستخباري واسهامه في الثورة، كذلك جاء كتاب الصحفي اوريل دان الموسوم Iraq under Kasem – A Poetical History, 1958—1963", Praeqar pall Mall, Jerusalem, 1969. والذي ترجمه إلى اللغة العربية بالعنوان نفسه وعززه بهوامش مهمة جداً السيد جرجيس فتح الله في العام ١٩٨٩[٦]، فكان مكملاً لتلك المصادر، وعلى الرغم من أن مؤلف الكتاب اعتمد كثيراً في مادته على مصادر ثانوية، مثل الصحافة العراقية ووسائل الاعلام الاخرى وبعض الوثائق العراقية الرسمية، إلا اننا استفدنا منه كثيراً، لأن أطاره الزمني يتوافق عملياً مع الاطار الزمني للدراسة، كذلك لا يفوتنا هنا من أننا أستأنسنا بما كتبه عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي في كتابه القيم:" دراسة في طبيعة المجتمع العراقي "، حيث شكلت كتب الدكتور الوردي وطروحاته، قراءة مبكرة وموضوعية لطبيعة المجتمع العراقي وصفاته وخصوصيته، وهي كتب لا يمكن لأي باحث، طارق يريد التبحر في ثنايا وخصوصيات المجتمع العراقي، دون ارجوع اليها أو الاستغناء عنها.

المحور الأول: طبيعة المجتمع في العراق

تختلف الآراء حول تحديد طبيعة المجتمع العراقي ، فيما لو كان مجتمعاً متجانساً، ام هو مجتمع تغلب عليه العنصرية والطائفية، إذ لا توجد دراسات تاريخية أو ميدانية، يمكن الوثوق بها أو الركون اليها بشكل نهائي في هذا المضمار، انما كل ما هو موجود هو مجرد آراء استندت في تقيمها، إلى سلوكيات وملاحظات من هذا السياسي أو رجل الدين أو ذاك المثقف، والمسالة هنا هي إلى اي مدى يمكن الوثوق برأي ما بحث في طبيعة المجتمع العراقي، وهل هو رأي يمثل اتجاه عام لاثنية ما في العراق تجاه الاثنيات الأخرى الموجودة فيه[٧] .

وبعيداً عن مثل هذا الجدل، فأننا نفترض بأن كل الدراسات ذات الصلة بموضوعنا هذا، دراسات غير ذات جدوى، حيث نعتقد بأن كل ما كتب ودون وتم ملاحظته ورصده من قبل الباحثين في هذا المضمار، ربما كان موضع اجتهاد في الرأي فقط وليس حقيقة نهائية يمكن الاخذ بها أو يستند من منطلقه العقائدي . ففي الشأن العراقي موضع البحث، ينقسم الباحثون في الرأي إلى اتجاهات متعددة، فيذهب أصحاب الرأي الأول إلى الاعتقاد بان المجتمع العراقي، يتميز بالتوائم والانسجام وينفي عنه أية صراعات ذات اطر مذهبية أو قومية[٨]، بينما يذهب الفريق الاخر منهم إلى العكس من ذلك، محاولا اثبات ان المجتمع العراقي ليس موحداً أو منسجماً، بل يشكك في صحة وجود مجتمع عراقي اصلاً [٩] ، اما الرأي الثالث فيقف فيه اصحابه موقفاً وسطا أي ان العراقيين بحسبهم، هم ليسوا منسجمين في علاقاتهم مع بعضهم إلى درجة المثالية وليسوا في صراع دائم ومستمر على مر العصور، بل هم لا يختلفون عن بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى التي تعيش في استقرار ووئام مع مرورها بموجات صراع متناوبة[١٠] .

ولمعرفة إي الآراء أكثر صحة، فأننا سنعرض أراء بعض الباحثين ووجهات نظرهم، فبالنسبة للباحث حنا بطاطو كتب قائلاً ما نصه:" كانت اقليات بغداد بشكل عام تتمتع بتسامح نادر وفي شهادة الحاخام جوزيف الثاني والكلام لازال لبطاطو ما هو مقنع بما فيه الكفاية فقد قال عام ١٨٤٦ ما معناه ما من مكان مثل بغداد وجدت فيه أبناء ديني بمثل هذا التحرر الكامل من ذلك الغلق الأسود والمزاج الكئيب الصامت الذي هو ثمرة اللاتسامح والاضطهاد في بقية العالم[١١] .

اما الباحث العراقي الدكتور رشيد الخيون فلكي يثبت بان المجتمع العراقي متجانساً وموحداً، فانه يورد العديد من الامثلة على ذلك ومنها قيام مسلمين بمجلس تأبين لمسيحي في المسجد وصابئة يزورون ضريح الامام علي (ع) وينذرون له النذور وكذلك مشاركة ابناء اديان العراق الأخرى في الاحتفالات الإسلامية[١٢]، ويضيف الخيون انه لما بدأت ثورة العشرين حاول البريطانيين، ان يفرقوا العراقيين لكي يسودوا هم في بلادهم من خلال القيام بعدة محاولات لتحقيق ذلك ومن تلك المحاولات ما يذكره الباحث رشيد الخيون من ان المسؤولين البريطانيين في العراق، اتجهوا فور اندلاع ثورة العشرين في ٣٠ حزيران العام ١٩٢٠ إلى مدينة الموصل والتقوا برجل الدين العراقي يوسف عمانؤيل وخاطبوه قائلين بانهم أي البريطانيين يستشيرونه في إقامة دولة للعراقيين المسيحيين في شمال العراق وكانوا يظنون بأنه سوف يفرح بذلك إلا أنهم فوجئوا عندما سألهم: " وهل اخبرتم اخوتنا في بقية أنحاء العراق؟ ومن هم أخوتكم؟ سأله

البريطانيون؟ فأجاب اخوتنا المسلمين وغيرهم ثم اردف " العراق واحد لا يتجزأ"[١٣].

في حين ان الباحث العراقي سليم مطر في كتابه جدل الهويات، يكتفي للتأكيد على التوائم والانسجام في المجتمع العراقي بان يُذكر بشخصية القائد العراقي الكردي صلاح الدين الايوبي الذي كان يقود العراقيين العرب[١٤]، وهذا فيه دليل على ان العراقيين العرب والعراقيين الأكراد، كانوا يعيشون في حالة تفاهم فهناك تداخل عشائري بين العرب والكرد فبعض القبائل تضم العراقيين من كلا القوميتين مثل الجبور وربيعة وهكذا لقية عشائر العراق التي نادراً ما تخلوا من هذا التنوع أو التداخل[١٥].

ويذكر عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي عن وحدة المجتمع العراقي في الاحداث الكبرى التي مر بها العراق ومنها ثورة العشرين[١٦] فيقول ما نصه:" على أي حال ان ثورة العشرين هي أول حدث في تاريخ العراق يشترك فيه العراقيون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم، فقد شوهدت فيها العمامة إلى جانب الطربوش والكشيدة إلى جانب اللفة القلعية والعقال إلى جانب الكلاو وكلهم يهتفون يحيى الوطن "[١٧].

إلا ان الكلام اعلاه لا يعد مقبولاً لدى طائفة اخرى من الباحثين بل يعده البعض منهم كلاماً طوباوياً وهو ضرب من الخيال وهكذا عد الباحث العراقي ثامر عباس وآخرون غيره، بأن الحديث الذي يطريه البعض حول تعاضد وتآخي أبناء الشعب العراقي على مر العصور والأزمان هو كلام غير حقيقي وخيالي وان هؤلاء الباحثين المتغنين بوحدة شعب السرمدية، يقفزون ببحوثهم التي يقولون عنها بأنها علمية وغير عاطفية من فوق التناقضات التي ورثها العراق عن حقب الصراع الإسلامي العباسيين – الأمويين والعرب والفرس أو الصراع التركي الفارسي حيث كان من المفترض والكلام لازال لعباس ومن ذات المنطلق وتماشيا مع المنهجية العلمية ومستلزمات الاستقرار الواقعي المبادرة بكشف المستور عما خفي من أحداث التاريخ العراقي وإماطة اللثام عما امسك الحديث عنه وإزاحة النقاب عما ترسب في أعماق اللاوعي بصرف النظر عما في هذا المسعى من سلبيات قد تغضب البعض وتثير حفيظة البعض الآخر أو ايجابيات قد تفرح غيرهم [١٨].

ولا يختلف الأمر مع الباحث والسياسي العراقي حسن العلوي[١٩] وغيره من بعض الباحثين في هذا الشأن والذين يذهبون في تقديراتهم إلى ان العراق، ليس فيه مجتمع متجانس وموحد، بل انه عبارة عن مجتمعات مختلفة دمجها البريطانيين بالقوة ووضعوها تحت سلطة نظام صديق لهم وقوي في نفس الوقت [٢٠]، إلا أن راي العلوي هذا، يدحضه الواقع والحقيقية، ففي أيام الاحتلال البريطاني للعراق بين عامي

١٩١٤–١٩١٧، توحد جميع العراقيون تحت راية عراقية واحدة ضد هذا الاحتلال في صور رائعة تجلت في العديد من الانتفاضات والمعارك الشاخصة، مثل معركة الشعيبة في ١٥ نيسان العام ١٩١٥ وثورة العشرين في ٣٠ حزيران العام ١٩٢٠ وغيرها من المواقف الأخرى التي تؤكد على لحمة هذا الشعب وتراص مكوناته خلافاً لما يقوله العلوي .

اما الرأي الثالث فهو الرأي الذي يقف موقفاً وسطا بين الرأيين السابقين ففي الوقت الذي، يعترف فيه أصحابه بالواقع المتمثل بالتعددية المجتمعية في العراق، إلا انهم لا يرون ان في هذه التعددية ما يثير العجب أو الهلع، فالعراق على حد قولهم لا يختلف في تعدديته القومية والدينية والمذهبية عن بقية دول العالم، فمن النادر اذا ما قلنا انه من المستحيل ان نجد شعباً من شعوب العالم يعيش في حالة انسجام ووئام دائم ويتكون من عنصر واحد أو مذهب أو دين واحد ونضيف أو الاقتناع بفكر واحد، وهذا ما عبر عنه بعض الباحثين بالقول:" يبالغ البعض في حجم التعدد المذهبي والقومي في العراق وكأنه البلد الوحيد الذي يحتوي على مثل هذا التعدد بينما لو قمنا بعملية بحث عن الدول التي تتكون من جنس واحد فإننا تقريباً سوف نجد بان جميع دول العالم تضم داخلها العديد من الهويات الفرعية، فاندنوسيا تضم ٧٠٠ اثنية [٢١] ذات لغة وتقاليد مختلفة والصين تضم ٥٦ اثنية مختلفة وروسيا تضم في الأقل ٢٠ اثنية ودول أوربية أخرى مثل فرنسا التي مضى على فرنستها، اكثر من قرنين ونيف مازالت التعددية واضحة المعالم فيها"[٢٢]. اما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الدولة التي غالبا ما توصف بانها بلد التعدديات الاثنية والعقائدية إلى الدرجة التي جعلتها تتساءل على لسان مفكرها هنتنغتون من نحن؟[٢٣].

ويذهب أحد الباحثين في هذا الشأن بعد ان يقرأ الآية {.. لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إلى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [٢٤]، وهو ينظر إلى الامر بتساؤل، اذا كان الله قد خلق الناس مختلفين فيما بينهم فلماذا نطلب من العراقيين بان يكونوا مثالين أكثر من السنة الربانية [٢٥].

اذن وبالرغم من حالة التوائم والانسجام التي يتميز بها المجتمع العراقي كما جاء في الرأي الأول اعلاه، إلا ان هذا الانسجام والتالف لا يصل إلى درجة المثالية والأفلاطونية كما جاء في الرأي الثاني، بل ان العراقيين هم ليسوا بدعة من البشر فهم مثل غيرهم من المجتمعات الأخرى وان غلبت عليهم صفة الألفة والعيش المشترك، إلا ان ذلك لا يخلوا من الاختلاف وهو امر طبيعي ينتشر في كل المجتمعات البشرية.

المحور الثاني: واقع المجتمع السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣

في صبيحة الرابع عشر من تموز العام ١٩٥٨، استيقظ العراقيون على صوت العقيد الركن عبد السلام عارف[٢٦] وهو ينادي من دار الاذاعة العراقية في الصالحية بأعلى صوته قائلاً:" أيها الشعب العراقي الكريم بعد الاتكال على الله وبمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة أقدمنا على تحرير الوطن العزيز من سيطرة الطغمة الفاسدة التي نصبها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم في سبيل المنافع الشخصية أيها الإخوان ان الجيش هو منكم وإليكم ولقد قام بما تريدون وأزال الطبقة الباغية التي استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تآزروه... وعليه فان الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن بالجمهورية العراقية... "[٢٧] .

واعقب ذلك تشكيل مجلس سيادة وكذلك تشكيل مجلس وزراء ضم في عضويته العديد من الشخصيات المعارضة للحكم الملكي [٢٨]، ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات والصراعات **السياسية في الدولة العراقية الجديدة بين اربعة تيارات رئيسة هي:**

١. **قوميون العرب الداعين للاندماج الفوري مع سوريا ومصر .**
٢ . **لاموميون من الشيوعيين والماركسيين الداعين لشعار وطن حر وصداقة مع السوفييت .**
٣. **تيار العراقية الوطنية الداعي لإيجاد حل لمشاكل العراق وليس الاهتمام بانتماء العراق لأي كتلة دولية أو إقليمية .**
٤١.**لحركة الاثنية الكردية ودعت إلى توسيع امتيازاتها في اطار الدولة العراقية وكانت حركة سياسية، اكثر منها حركة اجتماعية بدليل المصاهرات الواسعة بين الطرفين.**

ويمكن ان نتناول ابرز تلك الصراعات في اطار عنوانين بالاتي[٢٩]:

أولا: الصراع بين التيار العراقي العربي القومي والتيار العراقي المحلي العراق أولا

عند الحديث عن الصراعات في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، لابد من ملاحظة أن هناك تناقضات وعدم أنسجام داخل الكتلة القائمة بالتغيير أي رجال الثورة " اللجنة العليا للضباط الاحرار" وداخل الكتلة المساندة أي جبهة الاتحاد الوطني وتناقض بين الكتلتين فيما بينهما، حيث ضمت اللجنة العليا للضباط الأحرار، أشخاصاً من ذوي اتجاهات وميول مختلفة أما جبهة الاتحاد الوطني، فقد ضمت احزاباً تختلف في منطلقاتها الايديولوجية وفي تحليلها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي أهدافها، وتوزعت بين اليسار الماركسي المتمثل بالحزب الشيوعي واليسار والوسط القومي أي حزب البعث والاستقلال والوسط الاشتراكي أي الحزب الوطني الديمقراطي،

وتلك هي الخلطة التي كان قد جمعها هدف سياسي واحد، وهو تغيير النظام السياسي الملكي في العراق، وهكذا فقد أصبح واضحاً اختلافها في الرؤى بين رفاق تلك الخلطة بعد تحقيق الهدف وأن الانسجام والاتفاق والتعاون وايام العسل بين الرفاق قادة تغيير ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨، لم يدوم طويلاً بين رجال الثورة، فسرعان ما دبت الخلافات والصراعات فيما بينهم[٣٠]، وهي ربما ظاهرة تكاد تكون عالمية، فبعد ان يجتمع الانقلابيون أو الثوار على مبادئ معينة كالوطن والاستقلال، يختلفون بعد وصولهم إلى السلطة، حول التفاصيل الدقيقة الأخرى، كأحقية القيادة والطموح الشخصي نحو كرسي السلطة وكيفية إدارة شؤون الدولة[٣١]، وهكذا تحول الصراع الخارجي ضد الحكم إلى صراع داخلي بين المنتصرين .

وهو الذي حدث في العراق بعد أقل من عام على قيام ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨، عندما اتهم نائب رئيس الوزراء ونائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية وكالة عبد السلام عارف رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم، بأنه قد سرق الثورة واتهم الأخير عبد السلام عارف، بأنه يروج لفكرة ربط العراق بالدول العربية في الوقت الذي يرى قاسم بان العراق، يحتاج للنهوض به داخلياً، بدلا من ربطه خارجياً وهو التيار الذي كان يعرف في حينها بالعراق اولاً [٣٢].

وفي الوقت الذي كان التيار القومي العربي في العراقي، مسانداً ومدعوماً من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي اجتمع به عبد السلام عارف خلال زيارته إلى دمشق في ١٩ تموز العام ١٩٥٨ إذ عرض عارف على ناصر اجتهاداً منه دون الرجوع إلى الزعيم قاسم الذي هو أعلى منصب منه، موضوع الوحدة الفورية العاجلة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكان سلوك العقيد عبد السلام عارف واسلوبه مغالياً ومباشراً وتنقصه الدبلوماسية والمناورة السياسية، ولكن ناصر نصحه بالتريث وبتدعيم الثورة الجديدة أولاً فضلاً عن الخطاب الذي القاه عارف في دمشق وكان ينعت فيه الرئيس جمال عبد الناصر، " بالبطل والمحرر العظيم وشقيقنا المحبوب وأخونا الكبير.." [٣٣] وتلك الخطابات ومثلها جرت في الالوية العراقية " المحافظات "، اثارة حفيظه وانزعاج الزعيم عبد الكريم قاسم لعدم ورود اسم الزعيم عبد الكريم قاسم ودوره في الثورة واقتصار العقيد عبد السلام عارف على ذكر جهوده الشخصية فيها وكيفية سيطرته على بغداد ومن ثم نجاح الثورة[٣٤]، الامر الذي خلق نوعاً من الجفاء المستتر بينهما . وهكذا لجأ الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الحزب الشيوعي العراقي، الذي ظهر إلى الواجهة كأقوى حزب سياسي يمتلك قاعدة جماهيرية عريضة[٣٥] لكي يكون سنداً له في مواجهة الأول[٣٦]، وعلى الرغم من علاقة المد

والجزر بين الزعيم عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي، إلا الشيوعيين بقوا على موقفهم الداعم والمستمر لحكم الزعيم عبد الكريم قاسم حتى نهايته وهو دعم، يجري توجيهه ومتابعته من قبل الاتحاد السوفيتي مباشرة[٣٧]. ومن مظاهر الصراع بين الزعيم عبد الكريم قاسم والتيار القومي العربي، هو احداث ٨ آذار العام ١٩٥٩ المعروفة بإعلان تمرد العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، أحد اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار التي حدثت في مدينة الموصل في ١١آذار العام ١٩٥٩والمتمثلة بقيام احد ضباط الجيش العراقي، العقيد عبد الوهاب الشواف، بإعلان تمرده في الموصل بمساعدة قوى خارجية عربية، وفي حينها انقسم الجيش العراقي إلى قسمين الأول مؤيداً للشواف [٣٨] والثاني مؤيد لـ الزعيم عبد الكريم قاسم وذهب ضحية تلك الحركة عدد كبير من الضحايا[٣٩]. ان تعاون الزعيم عبد الكريم قاسم مع الحزب الشيوعي العراقي، لم يتوقف عند حد مواجهة التيار العربي الذي ظهر العقيد عبد السلام عارف وكأنه زعيما له، بالإضافة إلى بعض الأحزاب القومية الناشطة آنذاك أمثال حزب البعث العربي الاشتراكي، بل انه امتد إلى ابعد من ذلك، حيث أخذت العقيدة الشيوعية تتغلغل في مختلف مفاصل الدولة العراقية ومؤسساتها ومنها المؤسسة القانونية إلى الدرجة التي أصدرت فيها حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، قانوناً ساوت فيه بين الرجل والمرأة في الميراث وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية [٤٠].

إن ازدياد نفوذ الحزب الشيوعي العراقي في مؤسسات ومفاصل الدولة العراقية، ادى إلى نشوب صراع خفي بين التيارات الإسلامية والقومية وبين ذلك الحزب كان من مظاهره، الصدامات الدامية التي جرت في ١٣ تموز العام ١٩٥٩ في المسيب والديوانية والحي وغيرها في وسط وجنوب العراق ذهب ضحيتها عدد كبير من الافراد من كلا الطرفين، كما حدثت اضطرابات دامية أيضاً في مدينة كركوك بين الأهالي وأعضاء الحزب، اتخذت ابعاداً أوسع مما تقدم حيث وقع العديد من الضحايا جلهم من العراقيين التركمانيين وذهب ضحيتها ٧٩ قتيلاً أو أكثر وفي حينها وجهت الاتهامات إلى حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، على اعتبار انها كانت تدعم الحزب الشيوعي وهو يدعمها ايضاً [٤١]. وهكذا وفي نهاية هذا المحور يظهر لنا جلياً، بان ثوار ١٤ تموز العام ١٩٥٨، وان اتفقوا على ضرورة تغيير الحكم الملكي في العراق وإقامة الجمهورية فيه، إلا انهم سرعان ما اختلفوا فيما بعد على المغانم والأمور التفصيلية الأخرى خصوصاً فيما يتعلق بالمنافسة على قيادة البلاد وباسم من يجب ان تسجل الثورة وكذلك بموقف العراق من الغليان القومي الذي كانت تمر به الدول العربية والذي ظهر فيه العقيد عبد السلام عارف وكأنه، الاكثر حماساً واكثر

استعجالاً مستغلاً الدعم الذي توفره مصر بقيادتها القومية المتمثلة في زعيمها جمال عبد الناصر، يقابله التيار الذي كان ينتمي له رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان يفضل، ان يبقى العراق بعيداً عن الأحلاف حتى لو كانت عربية من جهة، ولا نجد تفسيراً لذلك غير امكانية طرح فرضية الخوف من ان يؤدي اندماج العراق بالدول الأخرى إلى ضياع السلطة من يده وذهابها إلى الزعيم جمال عبد الناصر من جهة أخرى، يسانده في ذلك الاتحاد السوفيتي ممثلاً بالحزب الشيوعي العراقي الذي أصبح بفضل أفكاره، ذات القاعدة العريضة ونفوذ تمدد في اوساط المجتمع العراقي.

ثانيا: الصراع بين الأحزاب العراقية الكردية وبين السلطة

بعد ان رحبت كل القوى السياسية العراقية الكردية بالتغيير الذي حدث في العراق أبان ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ [٤٢] وما تلاه من إجراءات اتخذتها حكومة الثورة الجديدة من اجل اعادة الاتصال معهم ومنها العفو عن الاكراد وعما سبق من حوادث أرتكبوها بحق العراق والعراقيين والاستقبال الرسمي الذي حظي به الملا مصطفى البارزاني عند عودته من منفاه في الاتحاد السوفيتي " السابق " والتخصيصات المالية الكبيرة التي اعطيت له ولمقربيه [٤٣]، فضلاً عن العفو العام عن البارزانيين وإعادتهم إلى العراق كما جاء على لسان الزعيم عبد الكريم قاسم في المؤتمر الذي عقده في مبنى وزارة الدفاع في ٢٣ أيلول العام ١٩٦١ إذ قال قاسم:" ان البارزانيين كانوا خارج العراق وأعيدوا إلى البلاد معززين مكرمين بعد الثورة فقد قلنا ان اعمالهم قد حدثت في عهد الحكومة البائدة والآن يجب ان يعود المواطنون لموطنهم وباشرنا الصرف على منطقتهم وإعمارها ولما عادوا إلى هنا كانوا لا يملكون شيئاً فرأينا ان من الصالح العام ان تقوم الحكومة بمساعدتهم لبناء الدور والمساكن لهم ورفع مستواهم وحتى تنظيم حالتهم خصصت الحكومة العراقية رواتب لكل بارزاني قادم من هناك للمتزوج ٤٥ ديناراً وللمتزوج الذي له أولاد ٥٠ ديناراً ولكل شخص أعزب ٣٠ ديناراً يسري ذلك على جميع البارزانيين الذين عادوا من الخارج بدون استثناء ... كما صرفت الحكومة حوالي ٥٢٢ ألف و١٨٣ ديناراً لإعمار منطقة بارزان وطرقها والكهرباء والمشاريع العمرانية فيها"[٤٤]، وهي بلا شك اعطيات سخية لم يحلم بها حتى الاستاذ الجامعي آنذاك.

ومن مظاهر استيعاب الحكومة العراقية ونظامها الجديد، للقوى الكردية هو ما جاء في المادة الثالثة من الدستور العراقي الجديد المؤقت والمعروف في حينها بدستور الزعيم عبد الكريم قاسم من ان:" العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية "[٤٥]،

وهي بادرة لم تقم بها أي دولة أخرى يتواجد بها الاكراد، إلا انه وبالرغم من ذلك كله، سرعان ما تفجرت الخلافات بين القوى العراقية الكردية وحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم حيث تدهورت العلاقات بينهما إلى حد إعلان القوى الكردية، التمرد ورفع السلاح في المناطق الشمالية من العراق والذي واجهه الزعيم عبد الكريم قاسم بالقوة أيضا[٤٦]، وفي الوقت الذي عزت فيه القوى الكردية، اسباب تمردها المسلح بأنه جاء كردة فعل واستجابة ورداً على انتشار المد القومي العربي الداعي إلى ربط العراق بالدول العربية وخوف الأكراد على قوميتهم وثقافتهم من ان يتم تذويبها أو كبتها، فضلاً عن اتجاه حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم نحو الدكتاتورية والشمولية من خلال غلقه للصحف والتضييق على حرية التعبير والثقافة مضافاً إلى ذلك تضرر الإقطاعيين الأكراد من جراء قانون الإصلاح الزراعي، كلها عوامل دفعت القوى الكردية، إلى تصعيد النقد ومهاجمة الحكومة فضلاً عن اعلان التمرد وشن الهجمات على قطعات الجيش العراقي المنتشرة في المناطق الشمالية [٤٧].

اما الزعيم عبد الكريم قاسم، فانه اعتبر الحجج التي تذرعت بها القوى الكردية، لا صحة لها من الادعاء وارجع الزعيم قاسم، بدلاً عن ذلك اسباب التمرد إلى انها جاءت، كنتيجة وكرد فعل على سياساته الخارجية المتمثلة بإخراج العراق من حلف بغداد[٤٨]ومطالبته بحقوق العراق في شط العرب [٤٩] واقليم الاحواز العربي[٥٠] الذي تسيطر عليه إيران ورفضه الاعتراف باستقلال الكويت معتبراً إياها "القضاء العراقي السليب وجزءً لا يتجزأ من العراق"[٥١]، وهكذا فقد البت القوى الإقليمية والعالمية على السواء ضد طروحات الزعيم عبد الكريم قاسم، حيث استاءت إيران من طموحاته في الاحواز وشط العرب وغضبت تركيا لانسحابه من حلف بغداد وتضررت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من تشريعه قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١والذي عد نافذاً اعتباراً من ٢١ كانون الأول من العام نفسه، حيث نظم هذا القانون عمل وامتيازات الشركات النفط الاجنبية العاملة في العراق بما يرفع الغبن ويؤمن حقوق ومصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب الذي دعا أليه الزعيم عبد الكريم قاسم وكذلك سعيه إلى ارجاع الكويت إلى العراق على اعتبار انها الشريك النفطي لهما[٥٢].

كل هذه العوامل المتمثلة بالطموحات الوطنية الخارجية لرئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم والمتمثلة بالمطالبة، بإعادة الكويت والاحواز وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١الذي أزعج شركات النفط الاجنبية والمطالبة بسيادة العراق الكاملة على مياه شط العرب والانسحاب من حلف بغداد، لم تطب لرغبات وتطلعات واستراتيجيات بعض الدول الإقليمية والغربية الاستعمارية لذلك قررت هذه الدول

إنهاكه وإلى ان تتآمر عليه عن طريق إثارة الخلافات بينه وبين بقية التشكيلات السياسية العراقية حيث دعمت هذه الدول التمردات العسكرية للقوى الكردية في شمال العراق [٥٣]، بل ان هذه الدول لما رأت بانها غير كافية لإثنائه عن تطلعاته الخارجية قررت، القضاء عليه وإنهاء تجربته بالكامل، بازاحته عن السلطة بطرق أخرى كان ابرزها دعمها لعملية التغيير العسكري التي أنهته وانهت تجربته الوطنية في انقلاب ٨ شباط العام ١٩٦٣[٥٤] .وفي عملية تغيير الزعيم عبد الكريم قاسم وانهاء حكمه مفارقة تاريخية، إلا وهي ان من قام بعملية التغيير، لم يقم بها لكونه منتمياً لمذهب أو اثنية معينة حيث كان يتهم الزعيم قاسم بالدكتاتورية والشعوبية ، فلم تقف أي مدينة ذات اغلبية عربية سنية ضد حدث ٨ شباط العام ١٩٦٣ أو لنجدة الشيوعيين ومع ذلك فإن الباحث حنا بطاطو، يرى ان الطائفية لا تصلح لوحدها كمعيار لتفسير الاحداث التي وقعت في ٨ شباط العام ١٩٦٣، حيث كانت أكثرية قيادة حزب البعث في العراق مؤلفة من العرب الشيعة[٥٥].

المحور الثالث: العلاقة بين الجانب السياسي والاجتماعي ١٩٥٨-١٩٦٣

إن أي قراءة تحليلية لطبيعة المجتمع العراقي في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨-١٩٦٣، سنجد بانها لم تختلف عن سابقاتها حيث بقي المجتمع العراقي موحداً ومتجانساً بالرغم من كثرة الصراعات التي شهدتها السلطة، وقد يقول قائل اذا كان المجتمع العراقي منسجماً وموحداً وان الصراعات هي سياسية بحتة وليس لها جذور أو امتدادات في المجتمع العراقي، فلماذا ظهرت أحزاب طائفية وقومية كالأحزاب الإسلامية والعربية والكردية.ويذهب البعض من الباحثين المتخصصين في هذا الشأن للإجابة عن هذا السؤال، بان تلك الأحزاب وخصوصاً الإسلامية منها، لم تقم بأي نشاط لكي تعبر عن هموم طائفة ما أو مذهب معين بل انها، نشأت دفاعاً عن الإسلام[٥٦]، أو بالأحرى هي ضد الإلحاد والكفر الذي أتهمت به الاحزاب الشيوعية [٥٧]، خصوصاً اذا ما علمنا، بان الانتماء للحزب الإسلامي العراقي السني انما توسع بناءاً على فتوى صدرت له من رجل الدين العراقي المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم [٥٨]، اما الأحزاب القومية العربية، فهي لم تظهر إلا استجابة وكردة فعل لما كانت تشهده الساحة الإقليمية العربية من احتلال لفلسطين، ومن وجود نظام عربي يمثله الرئيس المصري جمال عبد الناصر ودعمه لمثل تلك الأحزاب، في حين ان الأحزاب العراقية الكردية لم تظهر إلا بعد، ان ازداد التدخل الدولي الداعم بالمال والسلاح لتشكيلها ورعايتها، وقبلت ذلك ضناً منها بأنه عندما تتعالى الأصوات التي تنادي بالقومية العربية، فسيتم نسيان بقية ابنائه من أكراد واتراك وبالتالي سوف تصبح القومية

الكردية، اقلية مقارنة مع القومية العربية التي سوف تزاد اعداد الداعين اليها إلى عدة اضعاف[٥٩].

وما يؤكد بان تلك الصراعات، لم يكن لها جذور أو اصول اجتماعية، هو وجود قطيعة ما بين الصراعات التي خاضتها الحكومات العراقية مع الأحزاب والقوى خارج الحكومة وما بين بقية ابناء المجتمع العراقي، والدليل هو صدور الفتاوى المتكررة من رجال الدين العراقيين أمثال فتوى رجل الدين العراقي السيد محسن الحكيم الشفوية في ١٧ حزيران العام ١٩٦٥، بعدم جواز المشاركة في القتال الدائر ما بين الأحزاب العراقية الكردية والسلطة كونها تدور ما بين ابناء البلد الواحد [٦٠] وكذلك الفتوى التي أصدرها رجل الدين العراقي المرجع محمد مهدي الخالصي الذي عصى اؤامر الزعيم عبد الكريم قاسم القاضية بمحاربة الأحزاب العراقية الكردية وللسبب نفسه الذي دفع المرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم إلى ذلك[٦١]، وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين قائلاً: "ومع ان تاريخ العراق في القرن العشرين وفي اكثر من محطة تاريخية قد شهد صراعات يمكن ان توصف تعميماً على انها صراعات عربية كردية لكن لكل دراسة ظروفها والمؤثرات الداخلية والخارجية التي أحاطت بها والشخوص الذين قادوها ستؤدي إلى استنتاج مفاده، انها لم تكن ابداً حالة صراع مدني واجتماعي بين العرب والكرد، فقد كان الصراع دائماً سياسياً بين السلطة ومعارضيها، اي ان العراق لم يشهد اية حرب اهلية أو صراع عنيف بين اقوامه وطوائفه بالرغم من وجود الصراع على السلطة والنفوذ بين الحكومة ومؤيديها والأحزاب والقوى المعارضة لها سواء أكانت عراقية كردية ام عراقية عربية ..."[٦٢].

وهكذا يظهر لنا بان العراقيين وبالرغم من كثرة الصراعات السياسية التي شهدتها بلادهم في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣، إلا انها لم تكن لتجرهم إلى صراع اجتماعي فيما بينهم، بل ان تلك الصراعات بالرغم من كثرتها وتكرارها، بقيت محصورة في القوى والأحزاب التي تجعل من السلطة غاية وهدفا لها مما يدلل على ان تلك الصراعات لم تكن نابعة عن الاختلافات القومية أو المذهبية .

وعلى هذا الاساس فإن البلاء الذي يصيب البلد سببه، داء السياسة وما يرافقه من طموح واطماع طلباً للزعامة والقفز فوق الرؤوس .

الخاتمة

لقد خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية:

أولا: فيما يخص المجتمع العراقي فقد اتضح لنا، انه كان مجتمعاً متعدداً اثنياً ودينياً إلا انه لا يختلف عن بقية المجتمعات المتواجدة في الدول الأخرى، بل ان المجتمع العراقي يعتبر من المجتمعات المستقرة وما يؤكد ذلك ان التاريخ لم يسجل لنا ان حدثت في هذا المجتمع

نزاعات طائفية أو اثنية ذات مضمون اجتماعي.

ثانياً: بعد استعراض اهم الصراعات السياسية التي دارت في العهد الجمهوري الأول يمكننا ان نقول بان جميع تلك الصراعات، كانت صراعات سلطوية وتنافس على السلطة ومن اجل السلطة ولم يكن لها أي بعد اجتماعي.

ثالثاً: ان السعي للوصول إلى السلطة كان دافعاً قوياً، للتعاون مع الخارج حتى لو كان على حساب رفيق الدرب والنضال وهذا ما لاحظناه في اتجاه الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الحزب الشيوعي وظهيرة الاتحاد السوفيتي وكذلك في استناد العقيد عبد السلام عارف إلى القومية العربية ومن ورائها الزعيم جمال عبد الناصر ومصر، اما القوى السياسية الكردية فسعيها للزعامة والنفوذ في شمال العراق جعلها تمد يديها خارج الحدود العراقية بانتظار اية مساعدة تأتي من اي طرف إقليمي أو عالمي.

يتضح مما سبق من محاور واستنتاجات، باننا قد أثبتنا فرضيتنا التي افترضناها في بداية هذه الدراسة وهو ان الصراعات التي شهدها العراق في فترة العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣، ماهي إلا صراعات سياسية بحتة ليس لها جذور أو اسباب اجتماعية طائفية أو اثنية .

رابعاً: وتأسيساً على ما مر ذكره في الفقرة ثالثاً أعلاه، فأن الصراع السياسي في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣، بأطرافه وبالشعارات والمطالب التي رفعت وبطريقة إدارته وبشحنة العنف وسلوكيات التطرف التي تضمنته وان كان ذلك كله ذا صبغة سياسية فأنه قد سجل انعكاسات سلبية بدرجة واخرى في بنية المجتمع العراقي وعلاقات التنوع العرقي فيه .

وعليه فأن الدراسة توصي وعلى الرغم من معرفتنا المسبقة، انه من الظلم مقارنة الواقع السياسي بما فيه من قوى سياسية في منتصف القرن العشرين بما هو قائم اليوم فالصراع الدائر آنذاك هو صراع سياسي بامتياز وهدفت القوى السياسية على جعله كذلك اما الصراع اليوم فهو أيضاً سياسي في سبيل صبه في اطار عنيف عملت قوى عدة على جعله متأطراً باطر اثنية وبتجرد من كل الالتزامات تجاه بناء الدولة ويهدف على تغيب الآخر، لذلك فأن دراسة التاريخ لدراسة التاريخ ذاتها هو غير مجدي انما ان نتوخى الحكمة التاريخية ونقدرها على الواقع القائم بقصد تلافي السلبيات وهذه الحكمة من دراسة التاريخ.

ومن التوصيات التي ترى الدراسة بضرورة إيصالها إلى الساسة العراقيين ومنها الآتي:

اولاً: على السياسي العراقي ان يعترف أن تبريراته وأساليبه التي يتبعها في الوصول إلى السلطة هي تبريرات واساليب لا تنطلق من بعد اجتماعي فتارة يظهر بأنه يمثل مذهباً معيناً وأخرى يظهر بأنه يمثل الاثنية الفلانية وهو يعلم بأنه لا يمثل إلا نفسه وان الشعارات الطائفية والعنصرية، ماهية إلا حجة واهية يصل بها إلى السلطة.

ثانياً: هناك اوجه شبه بين الصراعات التي كانت تدور بين الساسة في العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨–١٩٦٣ والصراعات التي تدور بين الساسة العراقيين في الوقت الراهن إلا أن الأول كان يخلو من فايروسات الطائفية، ففي الوقت الذي يدعو فيه السياسي العراقي اياد علاوي العقيد عبد السلام عارف مع تقدير الفارق بين الاثنين، إلى العروبة والقومية العربية في الوقت الذي ينادي فيه السياسي العراقي نوري المالكي الزعيم عبد الكريم قاسم مع تقدير الفارق بين الاثنين، بالاهتمام بالعراق أولاً وعدم ربطه بأي جهة إقليمية على اسس قومية اما القوى العراقية الكردية فهي تصرح مراراً وتكراراً بانها ترتبط بالخارج ومواقفه اكثر من ارتباطها بالداخل.

ثالثاً: مد العلاقات مع أبناء الديانات الأخرى خصوصاً المسيحية منها ويأتي ذلك:

المشاركة في مناسباتهم الاجتماعية كالأفراح والاتراح .

ب– تعزيز الصداقات المتينة بين أفراد الطوائف في الدراسة والحوار والتعاون .

ان هذه المعطيات تعتبر حالة غير صحية فإذا لم ينتبه الساسة العراقيون إلى خطورتها فهناك احتمالات كبيرة ان يتم التوسع في انتقالها إلى الشارع فيصبح لدينا شواف أخرى ومذابح كركوك مرة ثانية، ولكنها ستكون بشكل طائفي وعنصري بمضامين اجتماعية بفعل الدعاية والإعلام والتضليل المستمر من قبل الخارج وبعض الأشخاص من الداخل وليس كما كانت في العهد الجمهوري الأول صراعات من اجل السلطة.

الهوامش

(١) عبد الكريم قاسم: ولد عبد الكريم قاسم في محلة المهدية في جانب الرصافة في ٢١ تشرين الثاني العام ١٩١٤وكان والده قاسم بن محمد البكر الزبيدي، من قبيلة زبيد القحطانية وهو مسلم من الطائفة السنية أما والدته فهي كيفية حسن اليعقوبي من قبيلة تميم العدنانية وهي من عائلة شيعية وفي عمر السابعة انتقل به والده إلى الصويرة حيث دخل عبد الكريم قاسم مدرسة الصويرة الابتدائية في العام ١٩٢١ واستمر فيها حتى الصف الرابع الابتدائي عندما عاد والده في العام ١٩٢٦ إلى بغداد وسكن محلة قنبر علي وواصل عبد الكريم دراسته في مدرسة الرصافة الابتدائية وتخرج منها في العام ١٩٢٧ ثم دخل المدرسة الثانوية المركزية وحصل على شهادة الدراسة الاعدادية الفرع الادبي حيث عين بعدها معلماً في قضاء الشامية بلواء الديوانية وقضى في التدريس سنة واحدة ١٩٣١–١٩٣٢ حيث التحق بعدها بالكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان في ١٥ نيسان العام ١٩٣٤ ثم تدرج عبد الكريم في الرتب العسكرية إلى ان وصل إلى رتبة زعيم ركن في ٢ مايس العام ١٩٥٥ ثم رقي إلى رتبة لواء ركن في ٦ كانون الثاني العام ١٩٥٩ وفي ٦ كانون الثاني العام ١٩٦٣ رقي عبد الكريم قاسم إلى رتبة فريق ركن وانتهت حياته بإعدامه رمياً بالرصاص في دار الاذاعة في الصالحية ضحى يوم ٩ شباط العام ١٩٦٣ فور التغيير الذي حدث في ٨ شباط العام نفسه، عاش عبد الكريم ٤٩ عاماً ودام حكمه ١٦٦٦يوماً، عرف عبد الكريم قاسم، بأنه كان ذا شخصية عرفت بالوفاء كما أنه كان حاكماً مخلصاً للعراق وغير عميل لأية جهة أجنبية واعدم وهو لا يملك سواء ملابسه العسكرية التي جاء بها فلا توجد لديه عقارات أو أموال في البنوك سواء داخل العراق أو خارجه . للمزيد . ينظر: احمد علي محمد، الطائفية وإثرها في حياة العراق السياسية ، ص ٨٢٧٧؛ عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية، دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة، سوريا، ٢٠٠٦، ص١٧٨.

(٢) يبدو ان هذا التيار " العراق اولا "، يعود في جذوره الفكرية والسياسية ، إلى الفكرة التي كانت تنادي بأن يكون ، " العراق للعراقيين " والتي ظهرت في العشرينات وتحديدا عند ترشيح الامير فيصل لعرش العراق وكانت تعني الرغبة في وجود حاكم عراقي يتبوأ عرش العراق وهي تكرار للأفكار التي سبق وان ترددت في كل من سوريا ومصر ولكنها كانت أيضاً، دعوة للتجزئة والانعزال القطري تتنافى مع المصلحة القومية ووحدتها الشاملة، أما في العراق فإنها ظهرت للحد من المشاريع التي أرادت اقتطاع أجزاء من البلاد، كإلحاق البصرة بالهند وسلخ الموصل عن العراق وهي وقفت أيضاً، ضد العناصر غير العراقية، كالبريطانيين والهنود وإشغالهم الوظائف العامة وضد المرشحين من غير العراقيين للعرش العراقي ولكنها تحولت بسرعة ، لتقف ضد التيار

الهاشمي وضد إسناد ودعم الامير فيصل والمرشحين غير العراقيين للعرش العراقي وقد مثل هذه الكتلة عبد الرحمن النقيب وطالب باشا النقيب وتوفيق ألخالدي وعبد المجيد الشاوي ومحمد سعيد عبد القادر النقشبندي والشاعر معروف عبد الغني الرصافي الذي انضم اليها فيما بعد بالإضافة الى حكمت سليمان الذي أيد وتبنى هذه الفكرة وأصبح من المتحمسين لها . للمزيد . ينظر: عبد الرزاق احمد ألنصيري ، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨ – ١٩٣٢ ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٧؛ حسين جميل ، العراق شهادة سياسية ، ١٩٠٨ – ١٩٣٠ ، دار اللام ، لندن ، ١٩٨٧ ، ص ٨٦ ؛ حسين جميل ، بداية فكرة الجمهورية في العراق ، " الهلال " " مجلة " ، العدد ٦ ، القاهرة ، حزيران ، ١٩٦٥، ص ١١٧ .

(٣) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية،،بغداد، ١٩٨١. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٤) حنا بطاطو: ١٩٢٥. ٢٠٠٠، مؤرّخ أمريكي الجنسية من أصل فلسطيني حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام ١٩٦٠ عن أطروحته التي كانت بعنوان " الفلاح والشيخ في النظام الإقطاعي في سوريا "، درّس بين عامي ١٩٦٢– ١٩٨٢ في الجامعة الأمريكية في بيروت ومن بعدها في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة حتى التسعينات، اشتهر بكتاباته العلمية القيمة عن تاريخ العراق المعاصر وأبرزها كتابه الموسوعي الذي صدر في العام ١٩٧٨ باللغة الانكليزية: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الذي ترجم إلى العربية في ثلاثة اجزاء في العام ١٩٩٢، وعرف الكتاب بأنه اوسع دراسة تناولت بعميق بنية الطبقة السياسية العراقية وتاريخها حتى السبعينات، وما عزز قيمة هذا الكتاب إلى جانب منهج بطاطو، هو نجاحه في الاطلاع على الملفات السريّة وملفات الامن والمخابرات المهمة التي نجح بطاطو في الوصول إليها دون غيره من الباحثين عن طريق صلاته المتينة بالنخبة الحاكمة في العراق حتى السبعينات. ينظر: حنا بطاطو، العراق الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضبَاط الأحرار،، ترجمة عفيف الرزاز، ط٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٣ وما بعدها .

(٥) العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الجزء الأول، الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، منشورات مكتبة بشار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٧، ص٤٩ وما بعدها .

(٦) للمزيد . ينظر: أوريل دان، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨–١٩٦٣، ترجمة وتعليق، جرجيس فتح الله، دار آراس للطباعة

والنشـر، منشـورات الجمـل، أربيـل ، بغـداد، ٢٠١٢،ص٩ وما بعدها.

(٧) ولكن هذا لا يمنع من أن هناك محاولات مبكرة وجادة بحثت في طبيعة المجتمع العراقي يمكن النظر اليها بعين التقدير والرضا . للمزيد. ينظر: علي الوردي، شخصية الفرد العراقي بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥١، ص٨ وما بعده ؛ دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥، ص١١ وما بعدها ؛ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩، ص١٢ وما بعدها ؛ حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، المصدر السابق، ص٢١؛ ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول ١٩٥٨– ١٩٦٣ إنموذجاً، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١، ص١٣؛ محمد جبار إبراهيم الجمَال، بنية العراق الحديثة وتأثيرها الفكري السياسي ١٨٦٩—١٩١٤، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٩. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٨) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الأول، ص٥٤؛ علي الوردي، طبيعة المجتمع العراقي...، ص٣٨٤.

(٩) ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(١٠) رشيد الخيَون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ط٢، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥ .

(١١) ينظر: حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والضباط الأحرار ، الكتاب الثالث ، المصدر السابق، ص٢٩٥. وقد يعتبر البعض ان تجربة الحكم الملكي في العراق، حققت نجاحاً في تعميم فكرة المواطنة عندما قامت بتحييد قادة الطائفتين الرئيسة في العراق مع التمتع بعلاقة طيبة معهم والاشكالية التي يرونها في مسالة عدم انسجام المجتمع العراقي بدأت مع حكم العسكر بعد العام ١٩٥٨عندما استخدموا سياسة التقرب من رجال الدين من اجل كسب الشرعية وما يثبت هذا القول هو تداخل العاملين العشائري والمذهبي على امتداد حدود العراق فضلاً عن التصاهر والتعايش السلمي الاهلي على امتداد التاريخ وكثرة المدن التي تشهد اختلاطا اثنيا والقول بسياسات الحكم الملكي يمكن تعليلها من خلال النظر الى المجموعة الاثنية العرقية والمذهبية التي تولت رئاسة الحكومة في العراق حتى العام ١٩٥٨ العرب الشيعة ٥ مرات والعرب السنة ٢٦ مرة والاكراد السنة ١١ مرة وأتراك مستعربون – سنة ١٥ مرة، سنة أصولهم من الموالي مرة واحدة وهذا يؤشر انه لم يكن هناك حرمان والا لما ظهرت هذه الارقام انما هناك اسباب اخرى يتوخى البحث فيها. ينظر: أحمد علي محمد ، الطائفية واثرها

في حياة العراق السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، أجيزت في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨، ص٢٦٠.

(١٢) رشيد الخيون: المصدر السابق، ص١٧.

(١٣) وهنا يستنبط الخيون من جواب رجل الدين العراقي اعلاه بأنه خير رد على أولئك الباحثين الذين يرددون الأفكار الغربية التي تقول بان اسم العراق لم يكن له وجود قبل العام ١٩٢١ودليله في ذلك ان العراقيين السريان احفاد الحضارات العراقية القديمة لو لم تكن تسمية العراق مألوفة لديهم لما تكلم بها كبيرهم العام ١٩٢١ في جوابه على مقترح البريطانيين. ينظر: رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره، فكر حر" مجلة " العدد ٦، التجمع الثقافي في شارع المتنبي بالتعاون مع الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٠٢.

(١٤) مع ملاحظة اننا نختلف مع وجهة نظر الباحث في مسالة تقدير قيمة ومقارنة القائد صلاح الدين الايوبي فالأخير هو قائد إسلامي سعى لتحرير المقدسات الإسلامية ولم يسعى لتحقيق فائدة وطنية ومن حارب معه من العرب المسلمين كانوا على ذات الهدف .

(١٥) بل ويشتركون حتى مع التركمان في التداخل العشائري والمذهبي مثل عشائر البيات. للمزيد . ينظر: سليم مطر: جدل الهويات عرب.. كرد.. سريان.. يزيدية صراع الانتماءات في العراق والشرق الاوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت ، ص٥٦.

(١٦) والشيء نفسه عبر عنه الباحث العراقي، وميض عمر نظمي عندما قال:" لقد عبرت ثورة العشرين بشكل حقيقي عن وحدة وطنية وان كانت ناشئة كونها ضمت طبقات الشعب العراقي في مختلف فئاته واختلافاته القومية، والمذهبية، والاجتماعية إذ شوهد الريفي إلى جانب الحضري والملائي إلى جانب الأفندي والمسيحي إلى جانب المسلم والعربي إلى جانب الكردي والسني إلى جانب الشيعي والجميع يهتف باسم الوطن ". نقلا عن: محمد صبري إبراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٧، ص٢٠؛ وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية " الاستقلالية " في العراق، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص٤٢٢–٤٢٣ .

(١٧) ينظر: علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الخامس القسم الأول، حول ثورة العشرين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٧، ص١٥. وهذا لا ينف ان الدكتور علي الوردي يذهب في الجزء الاول من كتابه للقول ان علاقات العراق بدول الجوار ولدت تاريخياً علاقات صراع مذهبية ونزعات طائفية . ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول، مطبعة الأرشاد، بغداد،١٩٦٩،ص٢٣٤.

(١٨) ينظر: ثامر عباس وآخرون، جيوبوليتيكا صراع الهويات في المجتمع العراقي حفريات في المواريث الانثروبولوجية المواطنة والهوية الوطنية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص٦٠ – ٦٥.

(١٩) ما يتميز به الباحث حسن العلوي انه كان أحد قيادات التيار القومي ممثل بعضويته في حزب البعث العربي الاشتراكي مع ذك بدأت افكاره واطروحاته بعد تحلله من عضوية ذاك الحزب تتجه الى القول ان هناك عدم تجانس واحيانا انقسام داخل اطار المجتمع العراقي.

(٢٠) ينظر: حسن العلوي، العراق الأمريكي، دار الزوراء ، لندن، ٢٠٠٥، ص ص١٦٤– ١٦٥؛ محمد هماوندي، الفدرالية والديمقراطية للعراق، دار ئائرس للطباعة والنشر، اربيل ،٢٠٠٢،، ص١٣٥؛ ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران ، دار ثائر للطباعة والنشر،اربيل، ٢٠٠٤، ص١٥.

وعموما يوجد اختلاف في النظرة إلى الحكومة ليس على اسس مذهبية انما بين المثقفين ومثاله بين عالم الدين السني الذي يعتمد في رزقه على الحكومة وزميله الشيعي الذي يعتمد على العامة فبقدر ما يغلب على الأول نزعة الطاعة للحكومة واحترام أوامرها، فإن الثاني ظل ينظر إلى الحكومة نظرة انتقاد واحتقار، فهو يلتزم التقية تجاهها، إلا انه لا يحب التقرب إليها أو قبول أي عطاء أو مرتب منها وكان لذلك جوانبه السلبية المتمثلة بخضوع الفقهاء لتوجهات العامة أحياناً وخشيتهم من طرح آراء إصلاحية أو تجديدية تخالف تلك التوجهات مخافة ان ينفضوا عنهم . للمزيد . ينظر: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، المصدر السابق، ص ص١٩٣–١٩٥.

ويذهب البعض للقول ان عدم توافق توجهات فقهاء الشيعة مع الحكم الملكي رغم موقف الشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر اكبر اثنين من مجتهدي الكاظمين من الحكم الملكي واجازة حكمه بشروط التحرر من النفوذ البريطاني انما مبعثه الرغبة بعدم فقدان قدرتهم على التأثير في العامة . للمزيد . ينظر: أحمد علي محمد ، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٢١) هناك فروق لابد من معرفتها بين المصطلحات الآتية:

أ– الاثنية ethnicity للاثنية مفهوم متعدد المعاني يفتقر إلى الدقة وتعرف ethinc على انها الانتماء إلى سلالة بشرية معينة من ضمن مجموعة كبيرة من البشر وينظر اليها البعض على انها عبارة عن السمات التي تعتبر فطرية ومشتركة بين اعضاء المجموعة التي تعطى اسماً معيناً اسم الاثنية.

ب– العرق race أي الأصل الذي ينحدر منه الانسان حاملا صفاته التي تميزه عن غيره مثل اللون واللغة ويعرف البعض العرق race على انه مجموعة كبيرة من الناس ذوي الاسلاف والميزات الجسدية نفسها مثل لون البشرة والشعر

وشكل العينين التي تختلف عن ميزات مجموعة اخرى.

وعلى العكس من العرق لا توصف الاثنية استناداً إلى معايير بيولوجية إذ تفضل عليها عموماً المعايير الثقافية واللغة والتاريخ والعقائد والعادات خصوصا الانتماء المشترك وكثيراً ما تهدف الاثنية إلى ترميم شعور الفخر لدى مجموعات تشعر بالمهانة وتفضي ايضا صفة الشرعية على مطالبها ويمكن تعريف الهويات العراقية الاثنية على انها مجموعة العناصر التي يتميز بها العراقي (العربي، الكردي، التركماني، السرياني) عن غيره من العراقيين مثل اللغة والعادات والتقاليد المشتركة وغيرها من الأشياء الخاصة التي قد يختلف بها العراقي المنحدر من هذه الاثنية العراقية أو تلك عن بقية العراقيين المنحدرين من اثنيات عراقية أخرى. ينظر: غي هرميو وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي – فرنسي – انكليزي، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ص ٦٦–٧٥؛ جورج هوكنز، قاموس أكسفورد الاساسي – انكليزي – عربي، تحرير عمر الايوبي، مراجعة لغوية هشام سخنيني وآخرون اكاديمياً، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص٢٠٧–٣٧٢.

(٢٢) ينظر: فائز صالح اللهيبي، إشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، دراسات إقليمية " مجلة " العدد ١٣، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، ٢٠٠٩، ص٣٥؛ جورج ماكفرن وليام بولك، الخروج من العراق خطة عملية للانسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(٢٣) صموئيل هنتنغتون، من نحن التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الرأي للنشر، دمشق،٢٠٠٥،، ص ص ٣٧ – ٤٨.

(٢٤) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٤٨ .

(٢٥) سعد علي حسين وآخرون، حقوق الانسان العراقي في ضوء الدستور الدائم من اجل دستور عراقي يوفر الحرية والعدالة الاجتماعية والاستقلال، جمعية الثقافة للجميع، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٢.

(٢٦) ولد عبد السلام محمد عارف الجميلي في ٢١ اذار ١٩٢١ في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد وهو حي شعبي من احياء بغداد الفقيرة وعاش عبد السلام في محيط اجتماعي ضيق تسوده نزعة طائفية وطموح لا حدود له وهو ينتمي إلى عائلة لها ماضيها في الجهاد ضد الاستعمار البريطاني، دخل عبد السلام المدرسة الابتدائية والثانوية في منطقة الكرخ وتخرج من ثانوية الكرخ الرسمية في العام ١٩٣٨ ليدخل بعدها الكلية العسكرية التي تخرج منها في العام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان وعمره لا يتعدى العشرين عاماً واشترك عبد السلام في انتفاضة مايس العام ١٩٤١ ثم عين بعد ذلك ضابطاً في الاستخبارات العسكرية واختير في العام ١٩٤٦ مدرباً في الكلية العسكرية فأمضى

فيها عاماً كاملاً وقد شارك عبد السلام في حرب فلسطين العام ١٩٤٨ وفي العام ١٩٥٦ انضم إلى تنظيم الضباط الاحرار وكان له دور رئيسي في يوم ١٤ تموز العام ١٩٥٨، قتل عبد السلام عارف في حادثة سقوط طائرته الهليكوبتر مساء الثالث عشر من نيسان العام ١٩٦٦ في منطقة مزيرعة في ناحية النشوة في لواء البصرة في حادث أحيط بالكثير من الشكوك، عرف عبد السلام عارف، بميوله القومية والإسلامية كما عرف بأنه ذا شخصية جريئة وشجاعة وله مواقف مشهودة في الامور الصعبة . للمزيد . ينظر: علي ناصر علوان الوائلي، عبد السلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى العام ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت في المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٦؛ سعيد محمد الخلفاوي، الجمهورية الثانية بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث، بغداد، ٢٠٠٨، ص ص٥٦–٥٨؛ عبد السلام عارف، مذكرات الرئيس الراحل، المؤسسة القومية للتأليف والنشر، بغداد، ١٩٦٧، ص ص٩–١٠؛ وزارة الدفاع ، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة– المحاضر للجلسات التي عقدتها المحكمة، ج٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص٤٢٤ .

(٢٧) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٢٨) امثال وزير الاعمار فؤاد الركابي وعبد اللطيف الدراجي والعقيد الركن ناجي طالب وزير الشؤون الاجتماعية والدكتور عبد الجبار الجومرد والسيد بابا علي الشيخ محمود الحفيد وغيرهم . للمزيد . سعدي إبراهيم حسين، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، دار الكتب العلمية، ، بغداد، ٢٠١٢، ص١٥٥؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٢٩) لقد تناولنا شكلين من الصراع السياسي وهما صراع الهوية العراقية والهوية القومية العربية والصراع بين الحكومة المركزية والقوى الكردية ولم نتناول قضية الصراع بين السلطة والتيارات الإسلامية كون الوعي السياسي بالانتماء المذهبي الطائفية السياسية لم يكن يشغل حيز اهتمام واسع في ثنايا تفكير العراقيين آنذاك ولم تكن هي بالقضية السياسية أو الاجتماعية ويصعب اثباتها بمقولة من هذا الكاتب أو ذاك اما ظهور جماعة الاخوان المسلمين وثم ظهور حزب الدعوة في الخمسينات فقد جاء لاعتبارات عدة نقدر اهمها بالاتي: داخليا، لعب الفقر والظلم الاجتماعي والسياسي وغلبة التيارات الفكرية المادية في الحياة.. دوره في استثارة العواطف ولجوء بسطاء المواطنين للتيارات الدينية وخارجياً كنوع من التنافس بين الايديولوجيات السائدة في العالم فكان اتجاه الغرب لدعم ظهور التيارات الدينية كواحد من القوى الاجتماعية القادرة على وقف

التمدد للنفوذ الشيوعي في العالم وبضمنه العالم العربي.

(٣٠) سرعان ما دبت الخلافات بين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف حول قضية سياسية رئيسية هي الوحدة مع مصر فعارف، وبتشجيع من القومين العرب فضل الوحدة الفورية فيما كان الزعيم قاسم، اكثر حذراً في تعامله مع هذا الموضوع وسرعان ما ادت خلافاتهما السياسية إلى صراع على قيادة الثورة . ينظر: فيبى مار، تاريخ العراق المعاصر البعث في السلطة، الجزء الأول، ترجمة، مصطفى نعمان احمد، دار مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩،ص٢٣.

(٣١) ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، دفاع ابراهيم كبة امام المحكمة الفردية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٢٠.

(٣٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٢٩.

(٣٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٥٠ .

(٣٣) حنا بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثالث، ص١٢٩؛ ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص٢٠٤ .

(٣٥) بعد ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ وفي قيادة سلام عادل أو حسين الراضي، استمر الحزب الشيوعي العراقي على مواقفه من القضايا الوطنية والقومية المصيرية واخضع سياساته إلى مصالح حركته الاممية وذاتيته المفرطة وكلما ازداد الزعيم عبد الكريم قاسم في تقوية قبضته كلما جعل الحزب الشيوعي من حماية النظام القاسمي وتقويته هدفه الرئيسي في تلك المرحلة من تاريخ العراق حيث كرس الحزب الشيوعي وقته لمحاربة القوى القومية والتهجم على الجمهورية العربية المتحدة وحكامها . ينظر: سمير عبد الكريم، موجز اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، مطبعة الاندلس، بيروت ، د.ت، ص٦٥. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٣٦) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث ، دار الفارابي، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٠ .

(٣٧) فيبى مار، المصدر السابق، ص٣٧ .

(٣٨) ومن مظاهر الصراع بين القوميين العرب ورئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم هي محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الاخير في شارع الرشيد وسط بغداد من قبل مجموعة من العناصر المنتمية إلى حزب البعث ومع ان المحاولة فشلت في تحقيق أهدافها إلا انها أشارت إلى عمق العداء الذي يكنه القوميين العرب لحكم وشخص الزعيم عبد الكريم قاسم ونظامه السياسي. ينظر: فيبى مار، المصدر السابق، ص٣١.

(٣٩) سعيد محمد الخلفاوي، المصدر السابق، ص ص ٢٠-٢٢؛ حنا بطاطو، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٤٠) احمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية، رسالة ماجستير

غير منشورة، أجيزت في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ص٤٢–٥٥.

(٤١) لا يتعارض ذلك النزاع بين العراقيين في مدية كركوك التركمان والعراقيين المتبنين للأفكار الشيوعية مع التعايش السلمي الاهلي حيث إن السبب هو نبذ تلك الأفكار فقط وليس نبذ أصحابها أي ان العراقيين خصوصاً المتدينين منهم رفضوا الانتشار الواسع للأفكار الشيوعية في بلادهم وبالتالي لا يعد ذلك الصراع صراع اجتماعي. ينظر: ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د. ت، ص ص٧٢ – ٧٥؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٤٠٨ .

(٤٢) اريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٩٤. الواقع ان اغلب الآراء تتفق على مسالتين فيما يخص القضية الكردية عامة في العراق، الاولى انه من حق الاكراد تشكيل دولة يشعرون فيها بالوجود والكينونة والثانية ان المسالة الكردية هي مشكلة سياسية بامتياز، اذ وظفت الاثنية الكردية في الصراع السياسي إذ يظهر فيها صراع الزعامات من اجل الحكم الاقليمي ومن اجل التصدي للسلطة المركزية واستفادت قوى خارجية عدة في توظيف استعداد الزعامات السياسية الكردية للقبول باي شكل من اشكال المساعدة الاجنبية لتحقيق غاياتها منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة.

(٤٣) ويقول السياسي العراقي جلال الطلباني عن استقبال الملا مصطفى البارزاني ما نصه: " عاد ملا مصطفى البارزاني إلى العراق عن طريق البحر ووصل إلى البصرة وعندما وصل أقلته باخرة تحمل اسم تموز، وكانت باخرة ملكية مخصصة لنقل العائلة المالكة، من ميناء الفاو إلى ميناء المعقل. ويتحدث كبار السن من اهالي البصرة عن استقبال اهل المدينة والعراقيين من أكراد وعرب، الذين وصلوا إلى العشار مركز البصرة. جلال طالباني، مذكرات جلال طالباني ، بغداد، ٢٠١١، ص ص ١١٣–١١٤.

(٤٤) أحمد فوزي، خناجر وجبال، القاهرة، ١٩٦١، ص ص١٨٢–١٩٥؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٤٥) يقوم الكيان العراقي على اساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية . المادة الثالثة، دستور العراق المؤقت لسنة ١٩٥٨.

(٤٦) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٢٥.

(٤٧) اريك دافيس، المصدر السابق، ص ص٢٢٣ – ٢٣٤.

(٤٨) وبموجبه ارتبط العراق ببعض الدول منها تركيا وقد وقعه عن الجانب العراقي السياسي نوري السعيد وعن الجانب التركي السياسي

عدنان مندريس وذلك بتاريخ الخامس والعشرين من شباط العام ١٩٥٥ لتحقيق أهداف متعددة تخدم دول مختلفة من ضمنها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع ان الاخيرة اكتفت بتشجيعه ولم تنضم إليه وكانت نهايته مع نهاية النظام الملكي العراقي في ١٤ تموز العام ١٩٥٨. للمزيد . ينظر: وليد محمد سعيد الاعظمي، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٨، ص ص٢٠-٢٥؛ احمد نوري ألنعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد، ١٩٨١، ص١٨٦.

(٤٩) في الثاني من كانون الأول العام ١٩٥٩ عقد رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم مؤتمر صحفي لشرح العلاقات العراقية – الإيرانية إذ قال فيه: " لقد فُرضت معاهدة سنة ١٩٣٧ على العراق فرضاً وقد اعطت الحكومة العراقية حوالي سبعة كيلومترات من شط العرب هدية من العراق وليس حقاً لإيران... لقد اعطى العراق تلك الهدية في ظروف حرجة وكان مجبراً على ذلك بعناصر خارجية ضاغطة بالرغم من ان إيران ليس لها مثل هذا الحق إلا ان العراق قد قام بهذا العمل من اجل حل مشكلة الحدود، ان مشكلة الحدود كغيرها من المشاكل لا تزال قائمة واذا ما ظلت الأمور على حالها كما هي عليه الان، فان العراق لن يظل مرتبطا بالتزامات هذه الهدية وسيسترجعها ويضمها إلى الوطن الام". نقلاً عن، ابراهيم خليل احمد، التجاوزات الإيرانية على العراق ١٩٥٨-١٩٨٠، في: مجموعة باحثين، الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٣٧٣.

(٥٠) الاحواز اقليم اغلب سكانه من العرب وكان يرتبط ارتباطاً تاريخياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً بالعراق، ارتضت قيادته الفاعلة في مؤتمر ارضروم ١٨٤٧ القبول طواعية الانضواء تحت النفوذ الفارسي بدلاً عن السيطرة العثمانية، مقابل اعتراف بلاد فارس بعائدية السليمانية للدولة العثمانية، وضمت إيران الاقليم اليها عنوة في العام ١٩٢٥ بالرغم من المقاومة العنيفة التي أبداها أهله بقيادة الشيخ خزعل الكعبي الذي اعتقلته القوات الإيرانية واودعته السجن حتى وفاته في العام ١٩٣٦. ينظر: سناء جاسم الكعبي الاحوازية، الاحواز الحائرة بين العراقية والإيرانية، ميزوبوتاميا " مجلة "، العدد ٤، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٦٨؛ جابر إبراهيم الدوري، الحدود الدولية ومشكلات الحدود العراقية-الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة: ، ١٩٧٠، ص ص٢٤٥-٢٤٨. والكتاب في الاصل أطروحة دكتوراه ؛ انعام مهدي علي السلمان، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧-١٩٢٥، مكتبة دار الكندي، بغداد، ١٩٨٥. والكتاب في الاصل رسالة ماجستير .

(٥١) في الخامس والعشرين من حزيران العام ١٩٦١ عقد رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم، مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة

الدفاع، أثار فيه مسألة تبعية الكويت للعراق بوصفها قضاءاً عراقياً تابعاً لمحافظة البصرة، واشار الزعيم قاسم إلى الأسس التاريخية التي يستند اليها في دعوته هذه كما اظهر بعض الوثائق التاريخية التي تؤكد ذلك واضاف الزعيم قاسم قائلاً: " اننا باستطاعتنا ان نحصل على حقوقنا كاملة ولكننا نلجأ دوماً وابداً إلى السلم، وان جنحوا للسلم فاجنح لها، إلا إنني اؤكد لكم ان الاستعمار لا يفيد معه السلم فهو عدو السلم ". نقلا عن، ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٠١. وفي مناسبة أخرى قال الزعيم قاسم ايضا: " ان نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم أي الشركات النفطية في اتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت فتأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي "، كما وقد بعثت وزارة الخارجية العراقية برسالة إلى جميع السفارات الموجودة في بغداد اكدت فيها على: " حق العراق القطعي في الكويت وعزمه على صيانة هذا الحق دفاعاً عن كيان الشعب العراقي ووحدة إقليمه الذي لا يقبل التجزئة والذي لا يمكن ان تقوم فيه الا دولة واحدة ". نقلا عن: نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، الجزء الخامس، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٢٧٠ – ٢٧١؛ تشالرز تريب، المصدر السابق، ص٢٢٧؛ محمد مظفر الادهمي وآخرون، الحقيقة التاريخية لعراقية الكويت، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ص١٠٥ – ١١٧.

(٥٢) القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، لما كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ راغبة في حل مشاكلها مع الشركات الاحتكارية واستخلاص حقوق العراق، فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط منذ تاريخ ٢٠ آب العام ١٩٥٨ إلى التفاوض، وهكذا قامت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة التي تحصل عليها الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق والمشاكل الناجمة عن تطبيقها لتلك الامتيازات وقد توصلت حكومة الزعيم قاسم إلى القضايا التي ينبغي حلها مع تلك الشركات بالمفوضات التي تؤمن حقوق الشعب التي راعها ذلك القانون الذي عد نافذاً اعتباراً من ٢١ كانون الأول العام ١٩٦١. للمزيد . ينظر: إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر العربي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٢١٠ .

(٥٣) اتهم رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارة الدفاع بتاريخ الثالث والعشرين من ايلول عام ١٩٦١، العديد من الجهات الدولية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والشركات النفطية، بدعم تمردات الأحزاب العراقية الكردية على نظامه من اجل الضغط عليه لكي يتراجع عن سياساته الخارجية مثل ارجاع الكويت إلى العراق وكذلك مفاوضاته مع شركات النفط وقال ايضاً بان هناك من الدول من صرف ما يقارب

من نصف مليون دينار من اجل دعم " الاعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الرجعية وقطاع الطرق والسراق والاقطاعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار ". نقلا عن، ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص ص٢٥٦ – ٢٦١. مع ملاحظة ان بعض المعلومات تفيد ان التمرد العسكري للقوى الكردية ضد الحكومة المركزية عام ١٩٦١ انما جاء بفعل سياسات سوفيتية اكثر منه سياسات غربية فالاتحاد السوفيتي وجد ان مصلحته تقضي بتثوير المنطقة لإشغال الولايات المتحدة اثناء الحرب الباردة بقضايا عدة وكان العراق قريبا من حليفين للغرب وهما تركيا وايران فضلاً عن سهولة إثارة الاكراد فيه وانشغال السياسيين العراقيين بالصراعات السياسية الداخلية فيسر السوفييت لهم الدعم اللازم للتمرد العسكري. ينظر: كمال سيد قادر، أسرار ملا مصطفي البارزاني في وثائق الاستخبارات السوفيتية، القسم الثاني، مجلة الحوار المتمدن دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث، العدد، ١٦٧١ ، أربيل، ١٢ أيلول ٢٠٠٦.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=75338

والأمر لا يتوقف على دعم الاكراد من قبل اكثر من طرف دولي واقليمي انما دعمت بعض الدول العربية للتيار القومي في العراق في مواجهة عبد الكريم قاسم لاسيما بعد طرحه لفكرة استرداد الكويت.

(٥٤) " انا مؤمن بأن لكل انسان اجل ولا حارس لي الا الله " هذه كلمات كان يرددها الزعيم عبد الكريم قاسم بعد ان وصلته معلومات بان هناك مؤامرة تحوكها الدول التي تضررت من جراء سياساته الداخلية والخارجية هدفها التخلص منه إلى الابد. نقلا عن، ستار جبار الجابري، انا والزعيم مذكرات العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، مجموعة العدالة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٠، ص٦٨؛ فيبى مار، المصدر السابق، ص٧٣.

(٥٥) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ص٢٩٨.

(٥٦) وهذا نص ما جاء في فتوى الزعيم الديني المرجع السيد محسن الحكيم التي صدرت في ١٢ شباط العام ١٩٦٠:" لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والالحاد..." نقلا: عن . محمد علي محمد، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٥٧) تشارلز تريب: المصدر السابق، ص٢٢١.

(٥٨) ينظر: فيبي مار، المصدر السابق، ص٤٠. والشيء الايجابي في بنية الاحزاب العراقية لاسيما الإسلامية منها انها في مرحلة النشأة لم تطرح أطروحات طائفية انما كانت تطرح الهم الإسلامي والرؤية الجامعة لأبناء الدين الواحد ويتضح ذلك في أيديولوجية تلك

الاحزاب او على مستوى الانتماء الشخصي فالحزب الإسلامي ابتداءً ضم في صفوفه اعضاء ومناصرين من كل من المذهبين فهي اذا احزاب جامعة وليست انقسامية ولم تطرح مشكلات طوباوية تاريخية او عقد المظلومية بقدر ما سعت الى تحقيق وتحفيز المجتمع الإسلامي.

(٥٩) محمد صبري ابراهيم العزاوي، المصدر السابق، ص٣٧.

(٦٠) رشيد الخيون، عمامات وجلابيب.. وربطات العنق، مجلة المجلة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة ، ٢٥ تموز ٢٠١١؛

http://www.majalla.co m

(٦١) تحدث رجل الدين العراقي الشيخ محمد مهدي الخالصي عن ذكرياته ابان فترة حكم رئيس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم فقال:" على كل حال هذه بعض ذكريات العمر عندما تخرجت من كلية الاحتياط العسكرية كان موقعي في قسم الدروع فوجئت بنقلي إلى الشمال لمقاتلة الأكراد وفي اللقاء الذي يعقده قائد الفرقة أو اللواء مع الضباط طرح الموضوع وطلب منا المناقشة – يقصد موضوعة قتال الأكراد في الشمال ___ انا اعترضت قلت هذه حرب اهلية ظالمة على قسم من الشعب العراقي وهذه ليست مهمة القوات العسكرية، ارسلونا إلى فلسطين نقاتل ولكن لا ترسلونا إلى مقاتلة الأكراد العراقيين... فذهبت وفكرت وقررت ان اترك الجيش... فصدر علي حكما بالإعدام . نقلاً عن: ثناء الصفار، معالم الموقف السياسي عند الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي ، مركز وثائق الإمام الخالصي ، طهران ، ٢٠٠٨، ص٢١٢ .

(٦٢) ياسين البكري: اتجاهات التجانس في علاقات التنوع في المجتمع العراقي، ميزوبوتاميا، " مجلة " العدد ١١ ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ،٢٠٠٧، ص ٢٨ .